

**دراسة تحليلية لتقييم أداء آلية الإنترنتك الدولي والسياسات النقدية
المصاحبة لها وأثرها على السلامة المالية لشركات قطاع التأمين**

إعداد

الدكتور / نادر شعبان إبراهيم السواح*

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

Nadershaaban83@yahoo.com

* معلم خبير حاسب آلي - مدرسة حسين عزت الثانوية - محافظة المنوفية .

دراسة تحليلية لتقييم أداء آلية الإنترنتك الدولارى والسياسات النقدية المصاحبة لها وأثرها على السلامة المالية لشركات قطاع التأمين

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلي :

- التعرف على آلية الإنترنتك الدولارى ، وإيضاح دورها في المحافظة على سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكى ، وإلي مدى نجحت آلية الإنترنتك الدولارى في تحقيق هذا الهدف.
- تحديد نوع وقوة العلاقة بين سعر صرف الدولار والاحتياطي من النقد الأجنبي، وتوضيح كيفية قيام البنك المركزي المصري بالتضحية بالاحتياطي من النقد الأجنبي وذلك للمحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه المصري من خلال إتباع مجموعة من السياسات النقدية الداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى ، ومدى نجاح هذه السياسات .
- تحليل ورصد تأثير السياسات النقدية الداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى التي اتبعتها البنك المركزي المصري مؤخرا علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين .

Abstract :

This study aims at :

- The identification of dollar interbank and clarifying its role in keeping the stability of exchange rate of the Egyptian pound against the American dollar and how far the dollar interbank succeed in achieving this goal .
- Identifying the type and strength of the relationship between the American dollar exchange rate and bank reserves of the foreign fund, and describing how The Egyptian Central Bank sacrificed with bank reserves of the foreign fund in order to keep up the stability of exchange rate through following some cash policies that support dollar interbank, and how far these policies succeed.
- Analyzing and identifying the effect of cash policies that support the dollar interbank which were followed recently by the Egyptian Central Bank and that affect financial solvency of insurance sector companies.

أولاً : المقدمة

عقب تنفيذ قرار تحرير سعر الصرف في أواخر يناير ٢٠٠٣، ارتفعت معدلات التضخم بدرجة ملحوظة علي امتداد عام ٢٠٠٣ ، واستمرت هذه المعدلات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وقد كان وراء هذه المعدلات المرتفعة من التضخم أسباب تتعلق بجانب المعروض النقدي (*) .

ونظراً لإدراك البنك المركزي في نهاية عام ٢٠٠٤ أن هدف احتواء الضغوط التضخمية يتقدم علي غيره من الأهداف فقد قام البنك المركزي بتفعيل وتدعيم تحرير سوق الصرف الأجنبي بما يكفل استيعاب كافة المعاملات في السوق من خلال القنوات الشرعية ، حيث قام اعتباراً من ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ بإطلاق العمل بالآلية الإنترنتك الدولارى مع متابعتها لحظياً . وقد سمح ذلك بإجراء عمليات بيع وشراء الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بين البنوك وبعضها . كما اتجه البنك إلي إتباع سياسة أكثر مرونة في التعامل مع شركات الصرافة ، حيث توقف عن اتخاذ إجراءات إغلاق بعض الشركات ، وكذلك تكثيف التعاون والتنسيق مع الجهاز المصرفي لتلبية الطلبات المتعلقة لدي البنوك لفتح الاعتمادات ، وتوفير جزء كبير من طلب الأفراد علي النقد الأجنبي لأغراض السياحة والتعليم والعلاج بالخارج. وقد ساهمت السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي في تشجيع الأفراد علي التنازل عن النقد الأجنبي والتحول إلي الادخار بالجنيه المصري ، مما أدى إلي زيادة المعروض من النقد الأجنبي ، وتمكين البنوك من تلبية احتياجات عملائها (†) .

وقد أدى ذلك إلي تحسن سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي ، حيث انخفض سعر بيع الدولار الأمريكي المعلن من البنك المركزي من ٦.٢١٣٧ جنيه عند بداية العمل بالآلية في ٢٣/١٢/٢٠٠٤ إلي ٥.٧٩٤٤ جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٥ وبارتفاع في قيمة الجنيه بلغت نسبته ٧.١٧% خلال السنة . وكذلك تراجع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك إلي ٥.٧٨٤٢ جنيه وبارتفاع في قيمة الجنيه بنسبة ٧.٤٦% منذ بداية تطبيق الآلية (‡) .

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ، ص ٢١ .

(٢) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، ص ٢٧ .

(٣) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ، ص د .

كما انتهج البنك المركزي المصري في مجال إدارة الاحتياطيات الدولية سياسة استثمارية تهدف إلى استخدام أدوات استثمارية أخرى ذات درجة مخاطر مقبولة وتسمح بعائد استثمار أفضل من الودائع ، مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الدولية (*).

ثانياً : مشكلة البحث

إن تحرير سعر صرف الجنيه المصري عام ٢٠٠٣ أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنيه المصري وصاحب ذلك موجة تضخمية عالية عامي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، لذلك عمد السيد الدكتور/ فاروق العقدة محافظ البنك المركزي إلى العمل بآلية الإنترنتك الدولارى في ديسمبر ٢٠٠٤ ، وذلك للحد من التضخم عن طريق المحافظة على قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وقد نجحت الآلية في ذلك حتى في ظل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ . حيث استطاع البنك المركزي تديير الموارد اللازمة لمواجهة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة لقيام الأجانب بتصفية محافظهم في ظل الأزمة المالية العالمية. وقد ساهم ذلك في تأكيد ثقة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي وعدم قلقهم تجاه التقلبات التي يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصري . وقد ارتفع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك من ٥.٣٣٣١ جنيهاً في ٢٠٠٨/٦/٣٠ إلى ٥.٥٩٦٤ جنيهاً في ٢٠٠٩/٦/٣٠ ، أي بانخفاض في قيمة الجنيه بمعدل ٤.٧ % . ويعتبر هذا المعدل من أقل معدلات الانخفاض في أسعار صرف عملات بعض الاقتصادات الناشئة مقابل الدولار الأمريكي خلال السنة المذكورة (مثل إندونيسيا، البرازيل، تركيا ، المكسيك، و روسيا) ، حيث تراوحت معدلات الانخفاض بين ٩.٧ % و ٢٤.٨ % (٢).

واستمر البنك المركزي من خلال نظام الإنترنتك الدولارى في إدارة سوق الصرف الأجنبي بكفاءة واتزان وبما يكفل عدم تعرضه لهزات عنيفة ، خاصة بعد خروج قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، وتراجع الإيرادات السياحية تأثراً بالأحداث التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك ٥.٩٦٩٠ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٥.٨٤٩٦ جنيهاً في نهاية يناير ٢٠١١ بانخفاض في قيمة الجنية اقتصر معدله على ٢% وهو أقل مما توقعته المؤسسات الدولية (٣) . كما تأثر صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي عقب أحداث ثورة يناير والتبعات التي تلتها .

وفي ظل تناقص المعروض النقدي من الدولار في الجهاز المصرفي ، قرر البنك المركزي حرصاً منه على تعزيز كفاءة سوق الصرف الأجنبي استحداث سياسات نقدية جديدة مكملة ومساندة لنظام

(٤) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ .

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، ص ج .

(٢) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، ص ج .

جديدة مكلمة ومساندة لنظام الإنترنتك الدولارى حيث قيام بطرح عطاءات دورية لشراء أو بيع الدولار الأمريكى FX Auctions تتقدم إليها البنوك بعروضها . وقد بدأ العمل بهذه الآلية اعتباراً من ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ ، كما أعلن البنك المركزى عن عطاءات استثنائية وذلك وفقاً لحاجة السوق، وذلك بهدف تنظيم العمل فى سوق الصرف الأجنبى وترشيد استخدام الاحتياطيات الدولية بعد وصولها إلى الحد الحرج^(١). كما قام البنك المركزى فى بداية عام ٢٠١٥ بفرض حد أقصى للإيداع والسحب النقدى اليومى والشهري بالعملة الأجنبية كسياسة نقدية مكلمة و مساندة لنظام الإنترنتك الدولارى والحفاظ على الاحتياطى من النقد الأجنبى .

ومن ثم فإن مشكلة البحث تتركز حول أهمية تطبيق البنك المركزى لآلية الإنترنتك ومجموعة من السياسات النقدية الداعمة لها ودورها فى المحافظة على استقرار قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار من خلال إدارة سوق الصرف الأجنبى بكفاءة واتزان، وعلاقة سعر صرف الدولار فى سوق الإنترنتك بالاحتياطى من النقد الأجنبى، وتأثير تطبيق هذه السياسات النقدية على السلامة المالية للشركات المصرية وخاصة الشركات العاملة فى قطاع التأمين .

وتتبلور المشكلة البحثية فى مجموعة من التساؤلات الآتية :

- ١- ما هى طبيعة آلية الإنترنتك وأهميتها بالنسبة للاقتصاد المصرى؟ وهل لها تأثير معنوي على سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى؟ وهل هذا التأثير مستمر فى كافة الظروف؟
- ٢- هل يوجد علاقة ارتباط جوهريّة بين الاحتياطى من النقد الأجنبى وسعر صرف الدولار فى سوق الإنترنتك؟
- ٣- هل يوجد تأثير جوهري لتغير سعر الصرف وسياسة الحد الأقصى للإيداع النقدى اليومى والشهري بالعملة الأجنبية على السلامة المالية لشركات قطاع التأمين؟

ثالثاً : هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على آلية الإنترنتك الدولارى وفحص وتقييم السياسات المكلمة والداعمة لها وأثرها على الاحتياطى من النقد الأجنبى وأيضاً تأثيرها على السلامة المالية لشركات قطاع التأمين . ومن ثم يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- توضيح ماهية آلية الإنترنتك الدولارى، وإيضاح دورها فى المحافظة على سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصرى، وهل نجحت آلية الإنترنتك الدولارى فى تحقيق الهدف منها أم أنها تحتاج إلى شروط لتحقيقه .

(١) التقرير السنوي للبنك المركزى المصرى ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٣١ .

- ٢- تحديد وتوصيف العلاقة بين سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري والاحتياطي من النقد الأجنبي ، وهل قام محافظ البنك المركزي بالعمل علي استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري علي حساب التضحية بالاحتياطي من النقد الأجنبي من خلال إتباع مجموعة من السياسات النقدية المكتملة و الداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى ، وهل نجحت هذه السياسات
- ٣- تحليل ورصد تأثير السياسات النقدية المكتملة و الداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى التي اتبعتها البنك المركزي المصري مؤخرا علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين .

رابعاً : أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من المساهمات الآتية :

- ١- توضيح ماهية آلية الإنترنتك الدولارى وأهمية تطبيقها بالنسبة للاقتصاد المصري
- ٢- توضيح التفاعل بين الاحتياطي من النقد الأجنبي وآلية الإنترنتك الدولارى في المحافظة علي قيمة الجنيه المصري من خلال العمل علي استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري .
- ٣- عرض لتأثير السياسات النقدية المكتملة و الداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى التي اتبعتها البنك المركزي المصري مؤخرا علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين .

خامساً : منهجية البحث

يعتمد البحث علي المنهج الاستقرائي الوصفي Inductive Descriptive Approach لتوصيف آلية الإنترنتك الدولارى وتأثيرها علي استقرار قيمة الجنيه المصري وما يتبع ذلك من تأثير علي الاقتصاد المصري ودراسة أثر السياسات المكتملة لآلية الإنترنتك علي كل من الاحتياطي من النقد الأجنبي والسلامة المالية لشركات قطاع التأمين . كما تستمد الدراسة بياناتها من النشرات والتقارير الشهرية والسنوية الصادرة عن البنك المركزي المصري ، القوائم المالية المنشورة لشركتي مصر للتأمين و مصر لتأمينات الحياة .

سادساً : فروض البحث

- الفرض الأول :** " لا يوجد تأثير معنوي لآلية الإنترنتك الدولارى علي سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري " .
- الفرض الثاني :** " لا توجد علاقة ارتباط جوهريه بين قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي و سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري " .
- الفرض الثالث :** " لا يوجد تأثير جوهري لتطبيق سياسة الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين " .

سابعاً : تنظيم البحث

تحقيقاً للأهداف التي يسعى إليها البحث والإجابة عن تساؤلاته واختبار صحة فروضه ، فقد أمكن تنظيم خطة البحث في خمسة أبعاد كما يلي :

البعد الأول : طبيعة آلية الإنترنتك الدولارى .

البعد الثاني: السياسات النقدية المكتملة والداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى .

البعد الثالث : الاحتياطي الدولي و سعر صرف الجنية المصري .

البعد الرابع : السلامة المالية لشركات التأمين .

البعد الخامس : الاختبارات الإحصائية لفروض البحث

خلاصة البحث وتوصياته .

وفيما يلي مناقشة كل منهم كما يلي :

البعد الأول : طبيعة آلية الإنترنتك الدولارى :

تقوم البنوك علي اختلاف مراحل تطورها ونموها بدور هام ومتكامل في خدمة النشاط الاقتصادي في مصر. واستمرارا للدور الرائد الذي تلعبه البنوك في دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والحرص علي تقديم خدمات مصرفية متميزة قام البنك المركزي المصري في ديسمبر ٢٠٠٤ بوضع إطار لتطوير وتحديث سوق الصرف الأجنبي بمصر تحت عنوان " الاتفاق المنظم لسوق الصرف الأجنبي بين البنوك " أو ما يطلق عليه مصطلح الإنترنتك الدولارى .

وقد حرص البنك المركزي المصري بداية من السنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ علي تفعيل وتدعيم تحرير سوق الصرف الأجنبي بما يكفل استيعاب كافة المعاملات في السوق من خلال القنوات الشرعية ، حيث قام اعتبارا من ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ بإطلاق العمل بآلية الإنترنتك الدولارى. وقد سمح ذلك بإجراء عمليات بيع وشراء الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بين البنوك (*) .

وسوف يتم تناول هذا البعد من خلال أربعة محاور هي :

- المحور الأول : مفهوم نظام الإنترنتك.
- المحور الثاني : أهداف نظام الإنترنتك.
- المحور الثالث : أنشطة نظام الإنترنتك .
- المحور الرابع : آلية الإنترنتك الدولارى .

وفيما يلي مناقشة كل منهم

المحور الأول : مفهوم نظام الإنترنتك

(١) البنك المركزي المصري " التقرير السنوي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ " ص ٢٧ .

إن من نتائج ثورة التكنولوجيا، ومن أدوات العولمة التطور الهائل في المعاملات المصرفية مثل استخدام شبكات الاتصالات العالمية لإبرام العمليات بين البنوك بعضها البعض وذلك لإدارة أموالها بطريقة مناسبة. ونتيجة لاستخدام البنوك شبكة الاتصالات العالمية رويترز (Reuters) لإبرام العمليات بين البنوك المشتركة في نظام محدد بغرض التحويل بين العملات أو لتوفير العملات الأجنبية لعملاء البنك فقد أطلق علي هذا النظام نظام الإنترنتك .

ويمكن تعريف نظام الإنترنتك علي أنه " نظام تشترك فيه البنوك بغرض توفير العملات المحلية والأجنبية في أي وقت حسب متطلبات البنوك الأعضاء و كذلك إدارة العجز والفاض من العملات المحلية والأجنبية لدي البنوك الأعضاء " .

المحور الثاني : أهداف نظام الإنترنتك

يوجد أهداف متعددة لنظام الإنترنتك في جمهورية مصر العربية منها :

- ١- إدارة أموال البنك بطريقة مناسبة وذلك من خلال السيطرة على الفائض و العجز بالجنيه المصري و العملة الأجنبية .
- ٢- تحديث سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والارتقاء بالقطاع المصرفي المصري.
- ٣- زيادة المعروض من النقد الأجنبي ، وتمكين البنوك من تلبية احتياجات عملائها من النقد الأجنبي .
- ٤- ضبط سوق الصرف المصري ، والعمل علي استقرار وانتظام سعر صرف الجنيه المصري مما يؤدي إلي جذب الاستثمار الأجنبي .
- ٥- العمل علي اختفاء السوق السوداء للعملات الأجنبية تماما.
- ٦- يصبح كل بنك قادرا علي أن يتعامل استنادا إلي ما لدي جميع البنوك المشتركة في النظام من أرصدة من النقد الأجنبي .
- ٧- تكثيف التعاون والتنسيق مع الجهاز المصرفي لتلبية الطلبات المتعلقة لدي البنوك لفتح الاعتمادات .
- ٨- لا يصبح هناك ضرورة لأي شخص أن يحتفظ لنفسه بالنقد الأجنبي حيث يستطيع أن يحصل عليه في أي وقت من البنك الذي يتعامل معه.
- ٩- القضاء على احتكار القلة للدولار والعملات الأجنبية الأخرى والسيطرة على السوق والمضاربة عليه.
- ١٠- تعامل البنك المركزي بطريقة أكثر مرونة في التعامل مع شركات الصرافة ، والتوقف عن اتخاذ إجراءات لإغلاق بعض الشركات .
- ١١- توفير جزء كبير من طلب الأفراد علي النقد الأجنبي لأغراض السياحة والسياسة الدينية والعلاج والتعليم بالخارج .

كل هذه المزايا يحتاجها الاقتصاد المصري و خاصة في هذه المرحلة و ذلك لزيادة ونشجيع الاستثمار داخل الدولة.

المحور الثالث : أنشطة نظام الإنترنتك

يتكون نظام الإنترنتك من عدد من الآليات تتم داخل غرفة المعاملات الدولية بالبنك هي كما يلي :

١- التحويلات الدولارية أو ما يطلق عليه الإنترنتك الدولارى : هذا البحث يركز علي هذه الآلية وسوف نتناولها بشيء من التفصيل في المحور الرابع من هذا البعد .

٢- سوق النقد Money Market :

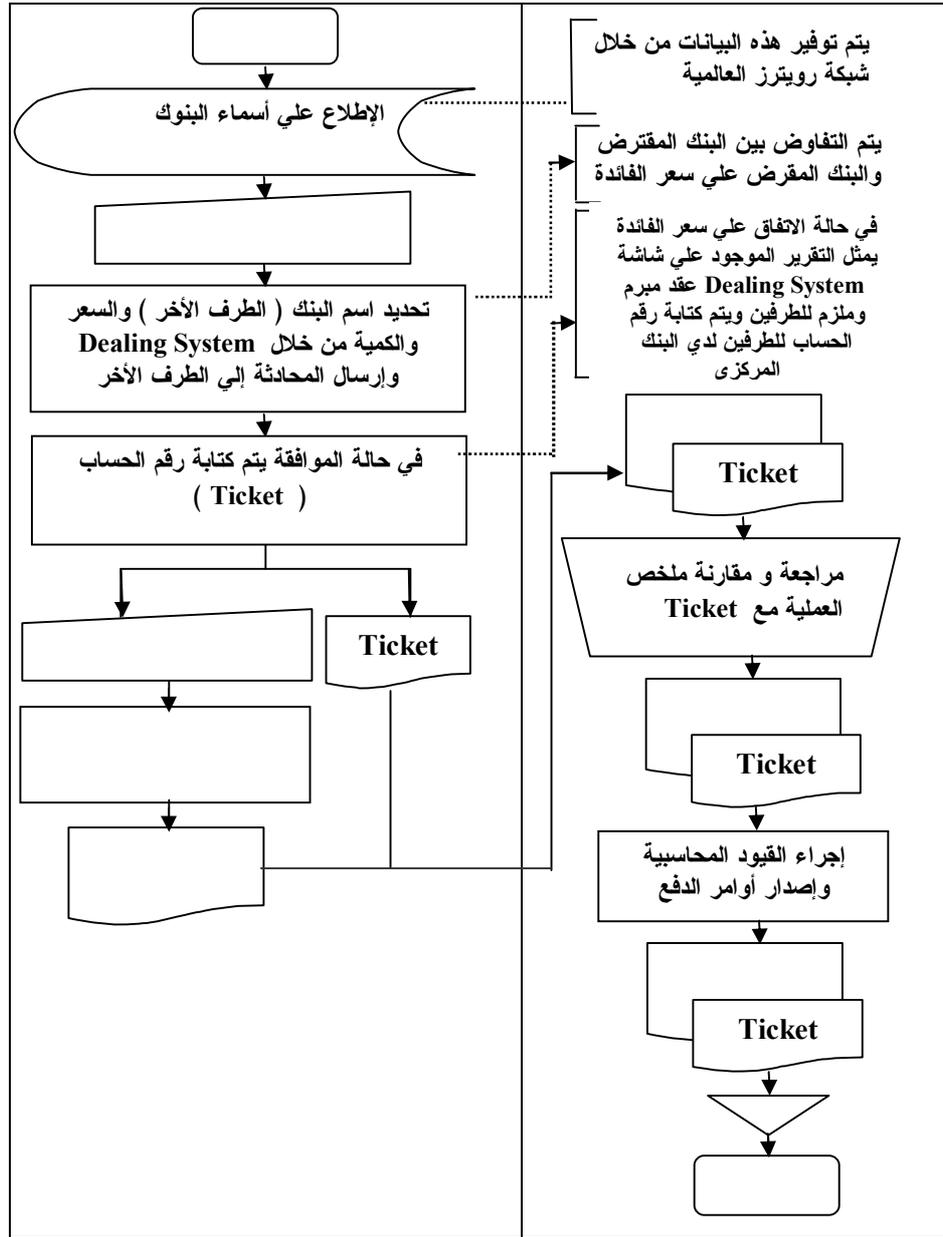
هو عبارة عن نظام تشترك فيه البنوك المحلية و الأجنبية بغرض الإقراض أو الاقتراض بين البنوك بعضها البعض . هذا النظام يكون مفيدا جدا بالنسبة إلي البنوك الصغيرة داخل جمهورية مصر العربية حيث أن البنك المركزي يحدد نسبة احتياطي قانوني علي البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية كإجراء رقابي بنسبة ١٠% من الودائع بالعملة المحلية ، وتكون فترة المحاسبة كل أسبوعين وتودع لدي البنك المركزي بدون فائدة ، وبالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية يحدد البنك المركزي نسبة احتياطي قانوني ١٠% منها ويعاد تقييمها كل ثلاثة أشهر علي أساس إجمالي الودائع لدي البنك بالعملة المختلفة ويتم استقطاع ١٠% منها ويتم ربطها لدي البنك المركزي كوديعة بالسعر المعلن مع إعطاء عائد زمري للبنوك . وهذا يمثل ضغط علي البنوك الصغيرة وبالتالي تستطيع تدبير الأموال التي تحتاجها للقيام بالتجاوب مع العملاء ومباشرة أعمالها من خلال الحصول علي القروض اللازمة من البنوك الأخرى . إن هذا النظام يتيح إجراء عملية الاقتراض أو الإقراض لمدة تبدأ من ليلة واحدة إلي سنة ، ولكن عمليا وفعليا في مصر لا تزيد مدة الاقتراض عن شهر و ذلك لتذبذب سعر الجنيه المصري . كما أن عملية الإقراض والاقتراض تتم في حدود توضع من مجلس إدارة البنك وإدارة المخاطر ، حيث يتم تحديد مركز العملة لدي المراسلين في الخارج والتحقق من مركز الفائض والعجز لدي كل مراسل لاتخاذ القرار بالإقراض (التوظيف) أو الاقتراض .

وتعتبر عمليات Money Market من المخاطر الائتمانية حيث إذا أفلس البنك المقترض يتم خسارة الأموال لدي المراسل . وسوف نوضح الخطوات الإجرائية لنظام Money Market في بنك مصر من خلال خريطة التدفق كما بالشكل رقم (١)

شكل رقم (١)

يوضح خريطة تدفق الإجراءات لنظام سوق النقد Money Market في بنك مصر

المكتب الخلفى لغرفة المعاملات	المكتب الأمامى لغرفة المعاملات
-------------------------------	--------------------------------



٣- التحويلات الأجنبية Foreign Exchange (تبادل عملة بعملة أخرى) : يمكن تعريف نظام التحويلات الأجنبية علي أنه نظام تشترك فيه البنوك المحلية والأجنبية بغرض توفير العملات الأجنبية لعملاء البنك وإدارة الفائض أو العجز من العملة المحلية والأجنبية. ويتم استخدام هذا النظام للآتي :

* تدبير الاعتمادات المستندية بالنسبة لعملاء الفروع كلها.

✻ السيطرة على الفائض والعجز للعملة الأجنبية " إدارة العملة الأجنبية " .

✻ تدبير العملات الأجنبية بالنسبة للصيرافة العرب .

وتمثل عمليات التحويلات الأجنبية عمليات تسوية بين البنوك ولذا تعتبر هذه العمليات من مخاطر التسوية .

٤- المضاربة (السوق الحرة) : يتم المضاربة علي العملات في السوق الدولي ببيعاً وشراء تبعاً للحد المسموح لكل متعامل (مراسل) مع مراجعة إقبال الموقف في نهاية كل يوم للتحقق من مدى تحقيق ربح أو خسارة . وهذه الآلية تم وقفها من جانب البنك المركزي المصري .

التحويلات الدولارية أو ما يطلق عليه الإنترنتك الدولارى:

تم اتخاذ قرار بتعويم الجنيه المصري وكان المتوسط الشهري لسعر صرف الدولار واستمر المتوسط الشهري لسعر صرف الدولار الأمريكي في التصاعد بصورة مستمرة جنيهاً . مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة لانخفاض القيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، مما ترتب علي ذلك مجموعة من الأضرار للاقتصاد المصري منها :

✻ الارتفاع المستمر للأسعار والزيادة المطردة في معدلات التضخم .

✻ هروب المستثمرين وخاصة الأجانب من العمل في السوق المصرية وذلك لعدم استقرار سعر صرف الجنيه المصري .

✻ عدم قدرة بعض الصناعات المصرية علي التنافس وإغراق السوق المصرية بالمنتجات الأجنبية .

✻ عدم قدرة بعض المشروعات عن الوفاء بالعقود والتعهدات الخاصة بها نتيجة الانخفاض المستمر لقيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية .

✻ ظهور السوق السوداء للعملات الأجنبية في مصر .

✻ احتكار القلة للعملات الأجنبية والسيطرة علي السوق والمضاربة عليه.

✻ قيام الأفراد بالادخار بالعملة الأجنبية والتنازل عن الجنيه المصري.

كل هذه القضايا أدت إلي قيام محافظ البنك المركزي المصري بتفعيل وتدعيم تحرير سوق الصرف الأجنبي بما يكفل استيعاب كافة المعاملات في السوق من خلال القنوات الشرعية وهو الجهاز المصرفي ، وتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية والمتمثل في الحد من التضخم والعمل علي استقرار الأسعار، لذا قام السيد الدكتور/ فاروق العقدة

بإطلاق العمل بنظام الإنترنتك الدولارى. حيث أصدر البنك المركزي المصري نشرة (*) موجهة للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية للاشتراك في نظام بعنوان "الاتفاق المنظم لسوق الصرف الأجنبي بين البنوك" وتناول هذا الاتفاق في مادته الأولى المشاركين في النظام و شروط الانضمام .

وتناولت المادة الثانية من الاتفاق عمليات الصرف الأجنبي ، كما تناولت المادة أنواع عمليات الصرف الأجنبي وفقا لتاريخ الحق المتفق عليه وذلك لإجراء عملية التسوية وتشمل عمليات الصرف الأجنبي التعاملات الحاضرة والأجلة . كما أوضحت أن عمليات المبادلة تنطوي علي مبادلة عملة نظير مبلغ معادل بعملة أخرى بتاريخ حق مختلفة وسعري صرف مختلفين بما يعكس اختلاف سعر الفائدة للعملتين في وقت إبرام العملية.

وتناولت المادة الثالثة من الاتفاق إبرام العمليات حيث تبرم عمليات الصرف الأجنبي باسم ولحساب المشارك وتبرم بين المشاركين من خلال نظم التعامل الإلكترونية ويجب عند التفاوض وإبرام عمليات الصرف الأجنبي استخدام المشاركين مصطلحات واضحة وصريحة تتماشى بوجه عام والتطبيق الدولي المقبول. وأوضحت المادة أنه إذا كان الجنيه المصري هو أحد عمليتي الارتباط ، فيجب أن تبرم العمليات فقط خلال ساعات التعامل المعتادة (من الساعة العاشرة صباحا حتى الواحدة والنصف ظهرا)

وتناولت المادة الرابعة من الاتفاق قطع الأسعار حيث تتبع الطريقة المباشرة في قطع الأسعار للعمليات بالعملات الأجنبية. ويلتزم المشاركون في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك الإفصاح عن قطع كامل (في الاتجاهين) بمعنى قطع سعر للشراء وآخر للبيع. ويعتبر السعر المقطوع من جانب أحد المشاركين قائما وينشئ التزاما بالتعامل وفق هذا السعر وطبقا لما يراه المشارك الآخر الذي طلب قطع السعر. كما ألزم المشارك عند تحديد أسعار الشراء والبيع بأن تكون أسعار الشراء من عملائه - غير البنوك - أقل من أسعار الشراء من سوق الصرف الأجنبي وأن تكون أسعار البيع لعملائه - غير البنوك - أعلى من أسعار البيع لسوق الصرف الأجنبي . كما أوضح الاتفاق أن النصوص الواردة في المادة الرابعة منه لا تسري علي البنك المركزي المصري علي أن يلتزم المشاركون بتقديم قطعا كاملا وملزما في الاتجاهين كلما طلب منهم ذلك من جانب البنك المركزي .

ويتم تحديد أسعار البيع والشراء من خلال بنكين هما بنك قناة السويس والبنك العربي الإفريقي ويستطيع كل بنك أن يقوم بقطع سعر للشراء وآخر للبيع طبقا للأسعار ملزم) . وبالنسبة لسعر البيع والشراء المععلن للتعامل مع العملاء يجب أن يكون مرتبط

يكون مرتبط بأسعار البيع والشراء الخاص بالإنترنتك حيث يستطيع البنك رفع سعر الشراء من العملاء حتى سعر شراء الإنترنتك علي أن لا يزيد السعر بمليم واحد عن سعر الإنترنتك المعلن . وبالنسبة لسعر البيع يجب أن يكون أعلى من سعر البيع للإنترنتك علي نقطة ،

ويتم تحديد نسبة مركز التوازن للعملات الأجنبية يوميا من خلال :

وهي النسبة التي تحدد موقف البنك من عمليات البيع والشراء لكل عملة ، بحيث إذا انخفضت النسبة عن حد معين يجب علي البنك أن يقوم بعملية الشراء ، وإذا زادت عن ذلك الحد وجب علي البنك القيام بعملية البيع . وهذه النسبة يتم تحديدها من خلال البنك المركزي ، فنسبة التوازن للدولار الأمريكي مقابل الجنية المصري يجب ألا تتجاوز % من القاعدة الرأسمالية للبنك . والبنك الذي يريد القيام بعملية شراء للعملات الأجنبية يمكن أن يرفع من سعر البيع الخاص به أو يقوم بالبحث عن أقل سعر للبيع لدي البنوك الأخرى. وإذا أراد القيام بعملية البيع للعملات الأجنبية يعمل علي تخفيض سعر البيع الخاص به تحت سعر السوق أو يرفع سعر الشراء الخاص به وذلك لإغراء السوق .

وتناولت المادة الخامسة من الاتفاق عملات ومبالغ العملية حيث إن العملة الأجنبية الأساسية في التعامل في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في مصر هي الدولار الأمريكي . كما تناولت المادة مبلغ العملية حيث يتفق المشاركون في سوق الصرف الأجنبي - عامة - علي مبلغ العملية . ومع ذلك يلتزم المشاركون بقبول وتنفيذ الارتباطات بالدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري بالحد الأدنى البالغ قدره مائة ألف دولار أمريكي وذلك بعد الإفصاح عن قطع ملزم .

وتناولت المادة السابعة من الاتفاق تسوية العمليات حيث يتم تسليم القيمة المقابلة بالعملة المحلية (الجنيه المصري) لعمليات الصرف الأجنبي التي أبرمت في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك من خلال نظام المقاصة بالبنك المركزي المصري في القاهرة بشكل متزامن وتسليم النقد الأجنبي أي في ذات تاريخ الحق المتفق عليه. وفيما يخص جانب النقد الأجنبي بالنسبة للعمليات التي تتم بعملات أجنبية أخرى بخلاف الدولار الأمريكي تتم التسوية من خلال حسابات المراسلين الخارجيين للمشاركين ويتعهد المشاركون بأن يخطر كل منهم الآخر بحسابه لدي المراسل الخارجي للعملة الأجنبية الأخرى واستخدام هذا الحساب فقط .

ويقدم البنك المركزي المصري خدمة خاصة للتسوية فيما يتعلق بالعمليات بالدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ، حيث يتم تسوية جانب النقد الأجنبي من خلال " نظام مقاصة النقد الأجنبي " المنشأ بالبنك المركزي المصري في القاهرة حيث يستخدم حسابات المشاركين بالدولار الأمريكي لهذا الغرض لدى البنك المركزي المصري كطريقة بديلة للتسوية .

وتوضح المادة السادسة من الاتفاق دور المكتب الخلفي في غرفة المعاملات بالبنك وذلك من خلال تعزيز العمليات حيث يجب أن يتم تعزيز كل عملية من قبل الطرفين فور إتمام الارتباط . ويتم إصدار التعزيزات وإرسالها بواسطة المكتب الخلفي للمشاركين وتوجه إلي المكتب الخلفي للطرف المقابل (رسائل سويفت) . وينبغي ألا يشارك العاملون في غرفة المعاملات الدولية في الجانبين في عملية التعزيز . ويتضمن التعزيز كافة تفاصيل العملية المبرمة خاصة : تاريخ العملية ، القيمة / التنفيذ / تاريخ التسوية ، اسم وموقع الطرف المقابل ، سعر الصرف - والمبلغ بالعملة الأجنبية - وقيمة المعادل المقابل بالعملة المحلية ، نوعية العملية (حاضرة / آجلة / مبادلة) ، جانب العملية (شراء / بيع) ، الحسابات لدى المرسلين و أية معلومات أخرى ضرورية وذات علاقة بالعملية.

ويجب فحص التعزيزات فور استلامها بدقة من قبل المكتب الخلفي لكل مشارك مع اتخاذ الإجراء المناسب لتصحيح أية اختلافات . وإذا ما اعتبر تعزيز المشارك الآخر غير صحيح فيجب إعلامه بذلك فوراً . ويجب طلب تعزيز جديد وإرساله بمعرفة المشارك الذي كان تعزيزه الأصلي غير صحيح . وإذا أخفق أي مشارك في استلام تعزيز يجب أن يتحرى الأمر مع المكتب الخلفي أو الإدارة لدى الطرف المقابل^(٤) .

وتوضح المادة الحادية عشرة من الاتفاق إجراءات الرقابة الداخلية بالنسبة للبنوك المشاركة في النظام حيث :

١- يقوم المشاركون في النظام بتطبيق الهياكل التنظيمية المناسبة واتخاذ الخطوات الإجرائية والرقابية الضرورية للتأكد من أن أعمال الصرف الأجنبي تنفذ بطريقة آمنة وبما يتوافق واحتياجات كل مشارك .

٢- من أجل تأكيد الفصل القاطع في الوظائف والمسئوليات فإن المشاركين يلتزمون بتنظيم أعمالهم الخاصة بالصرف الأجنبي بالفصل بين الوظائف التالية بكل وضوح :

- التعامل (المكتب الأمامي) : حيث يقتصر ذلك علي التفاوض وإبرام عمليات الصرف الأجنبي وسوق النقد وأية عمليات أخرى ذات علاقة (إدارة الأموال) .

- المراجعة (المكتب الخلفى) : للتنفيذ والرقابة علي كل العمليات التي بادرت بها وظيفة التعامل . وكلما كان ذلك مناسباً يمكن أيضاً إنشاء مكتب أوسط للرقابة علي المخاطر وأغراض أخرى .
- المحاسبة (فيما يتعلق بالنقد الأجنبي والحسابات العامة) : وبدورها تقوم بوظيفتها بشكل منفصل عن التعامل والمراجعة بما يوفر آلية إضافية للمراجعة والرقابة.

ولتفادي أى تداخل بين هذه الوظائف يجب أن يتأكد المشاركون من أن الهيكل التنظيمي مستكمل بالمسئوليات الإدارية اللازمة بمعنى فصل المسئوليات لكل من الوظائف المشار إليها بعاليه وإسناد كل وظيفة منها إلي مدير مسئول من خلال مسارات واضحة للرفع إلي المستويات الأعلى .

ويقوم المشاركون بعمل لوائح تنظيمية وإجرائية بما يعكس الفصل القاطع بين الوظائف والمسئوليات المذكورة بعاليه. ويجب أن تقوم الإدارة أيضاً بتحديد السلطات والمسئوليات المنوطة بكل من المكتب الأمامي والخلفي بوضوح . ويجب أن يوافق مجلس إدارة المشارك أو مستوي مشابه يتم تحديده علي هذه اللوائح .

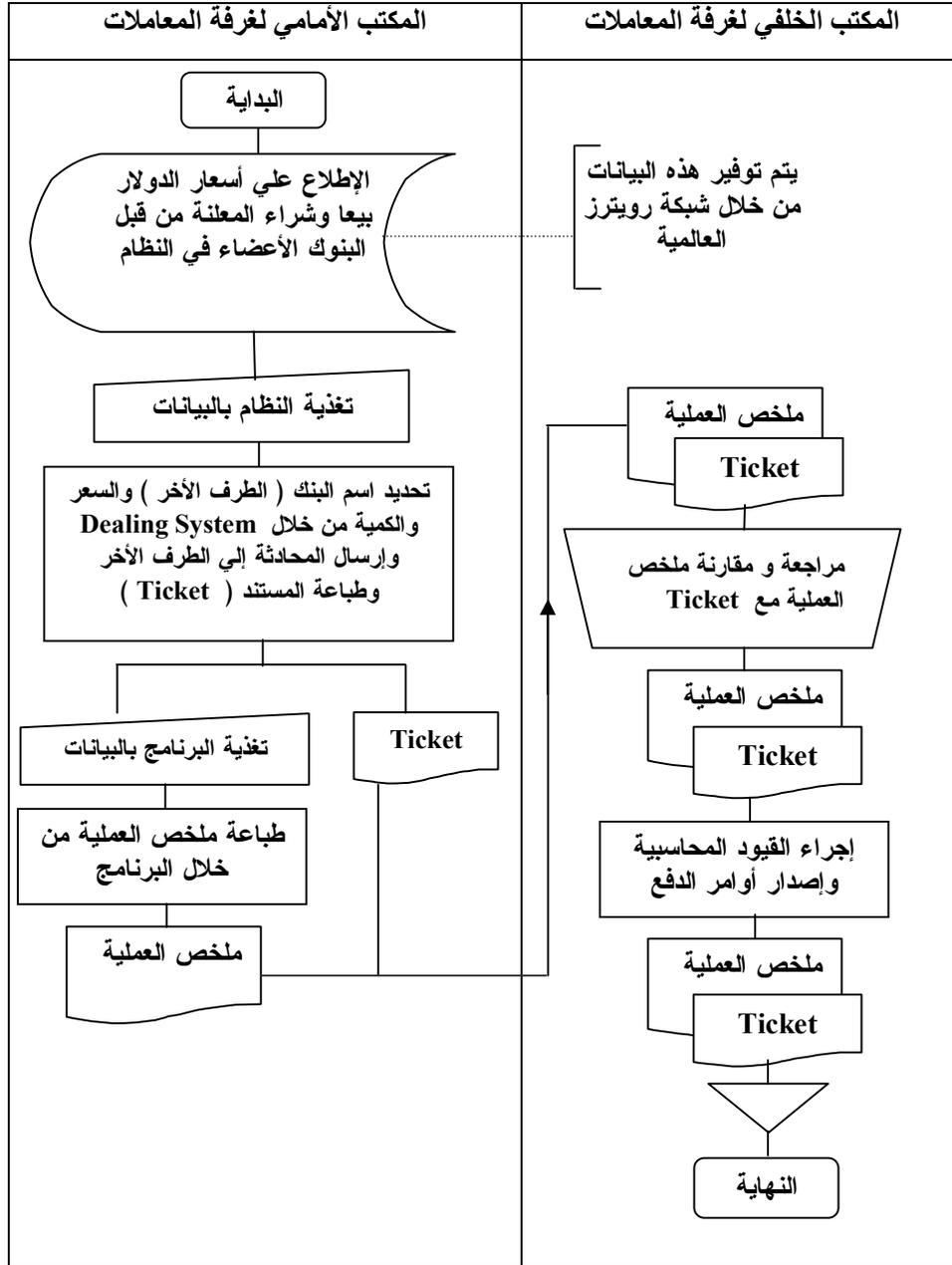
وفي ضوء المخاطر التي ينطوي عليها الصرف الأجنبي والعمليات المتصلة به ، فإن المشاركين يلتزمون بوضع آليات مناسبة للرقابة وتطبيق نظام معلومات مناسب بما يتيح للإدارة الإشراف عن قرب والسيطرة - يومياً - علي المخاطر التي قد تنشأ من هذا النوع من النشاط (وظيفة المكتب الأوسط و/ أو المكتب الخلفي)^(*) . ويمكن توضيح الخطوات الإجرائية لعمليات الإنترنتك الدولارى في غرفة المعاملات الأجنبية (المكتب الأمامي) في بنك مصر كما يلي :

- ١- الإطلاع علي الأسعار المعلنة من قبل البنوك المشاركة في النظام لبيع و شراء الدولار مقابل الجنيه المصري وذلك من خلال شاشة عرض موجودة أمام الموظف المسئول ، وهذه المعلومات توفرها شبكة رويترز العالمية .
- ٢- يتم تحديد البنك المناسب من خلال تحديد أنسب سعر شراء أو بيع من خلال نظام Dealing System وهو عبارة عن شاشة يتم من خلالها كتابة اسم البنك والسعر والكمية " داخل نموذج معد لذلك " .

- ٣- يتم إرسال ملخص هذه الرسالة " المحادثة " إلى البنك الذي تم تحديده " الطرف الآخر في العملية " وتكون هذه المحادثة بمثابة عقد ملزم للطرفين البنك المشتري والبائع .
 - ٤- يتم طباعة المستند من خلال نظام Dealing System ويسمى المستند بـ Ticket .
 - ٥- يقوم برنامج خاص بطباعة ملخص العملية الموجودة في الـ Ticket ، ويختلف هذا البرنامج من بنك إلي آخر حيث يوجد العديد من البرامج للقيام بهذا الدور، ويسمى هذا البرنامج الموجود في بنك مصر لطبع ملخص العملية بالـ Konder .
 - ٦- إرسال ملخص العملية و Ticket إلي المكتب الخلفي Back Office .
 - ٧- يتم مراجعة ومقارنة ملخص العملية مع Ticket وإجراء عملية القيود المحاسبية وإصدار أوامر الدفع .
- (خريطة تدفق الإجراءات لآلية الإنترنتك الدولارى في بنك مصر .

شكل رقم (٢)

يوضح خريطة تدفق الإجراءات لنظام الإنترنتك الدولارى في بنك مصر



المصدر : إعداد الباحث

ومن خلال العرض السابق نجد أن عمليات الصرف الأجنبي بين البنوك يطلق عليها الإنترنتك الدولارى وذلك لأن العمليات بين المشاركين تبرم من خلال نظم التعامل الإلكترونية ، وأيضا لأن العملة الأجنبية الأساسية في التعامل في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في مصر هي الدولار الأمريكي طبقا لما ورد في المادة الخامسة من الاتفاق، كما يقدم البنك المركزي المصري خدمة خاصة للتسوية فيما يتعلق بالعمليات بالدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري وفق ما ورد في المادة السابعة من الاتفاق الخاص بعملية تسوية العمليات. كما تم وضع تعريف لهذا النظام الذي يطلق عليه الإنترنتك الدولارى ويعرف علي " أنه عبارة عن نظام تقوم بمقتضاه البنوك الأعضاء فيه بإعلان أسعارها لبيع وشراء الدولار مقابل الجنيه المصري من بعضها البعض، و تلتزم بالبيع أو الشراء متى طلب ذلك أي بنك عضو في النظام ولا يحق لها الامتناع (*) " .

كما يتضح أيضاً أن نظام الإنترنتك الدولارى يعمل علي استقرار سوق الصرف والمحافظه علي أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري حيث عادة ما يكون الفارق بين سعر البيع والشراء محدودا للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري وذلك لأنه إذا قام أي بنك برفع الأسعار عن باقي البنوك الأخرى المشتركة في النظام فإن جميعها ستقوم بالبيع له، وإذا قام بخفض السعر بشكل كبير فإن البنوك أيضا ستشتري ما لديه وهنا تتكبد البنوك التي تجازف بذلك خسائر كبيرة سواء إذا باعت بأسعار منخفضة أو اشترت بأسعار مرتفعة، لذلك تحرص جميع البنوك علي أن يكون الفرق محدود للغاية. ويؤدي ذلك إلي أن يصبح كل بنك قادراً علي أن يتعامل استناداً إلي ما لدي جميع البنوك المشتركة في النظام من أرصدة من النقد الأجنبي. كما لا تصح هناك ضرورة لأي شخص لكي يحتفظ لنفسه بالنقد الأجنبي ليجده في أي وقت حيث أنه يستطيع الحصول عليه من أي بنك يتعامل معه .

البعد الثاني : السياسات النقدية المكتملة والداعمة لآلية الإنترنتك الدولارى

كإحدى ثورات الربيع العربي والتي استهدفت تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر ، إلا أنها كانت لها تداعيات خطيرة علي الاقتصاد المصري يأتي في مقدمتها حالة عدم الاستقرار الأمني وانعكاساتها السلبية علي حركة السياحة ، النقل ، التجارة ، والاستثمار، وانخفاض معدلات التشغيل والإنتاج بالعديد من المصانع . مما أدى إلي خروج قدر كبير جدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وتراجع الإيرادات السياحية بشكل كبير جداً . كما تأثر صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك

صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي عقب أحداث الثورة والتبعات التي تلت ذلك .

وحرصاً من البنك المركزي علي المحافظة علي قيمة الجنيه المصري وعدم تدهوره أمام العملات الأجنبية في ظل الظروف الطارئة عقب الثورة ، استمر البنك المركزي من خلال نظام الإنترنتك في إدارته لسوق الصرف الأجنبي . وفي نفس الإطار حرص البنك المركزي علي تعزيز كفاءة سوق الصرف الأجنبي وتنظيم العمل به وترشيد استخدام العملة الأجنبية ، والمحافظة علي استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار قرر البنك المركزي تطبيق بعض السياسات النقدية المكملة والداعمة لنظام الإنترنتك الدولارى وهي كما يلي :

١ - آلية العطاءات الدولية الدورية FX Auctions .

قرر السيد الأستاذ / هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري بدء العمل بهذه ، وذلك بهدف تنظيم العمل في سوق الصرف الأجنبي وترشيد استخدام الاحتياطيات الدولية وخاصة بعد وصولها إلي الحد الحرج . وتعد هذه الآلية مكملة ومساندة لنظام الإنترنتك الدولارى . و بالإضافة إلي ذلك أصدر البنك المركزي قرارات تهدف إلي قرار يسمح للأفراد المصريين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم من حساباتهم بالخارج إلي قرارا بإعادة تفعيل آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب و صندوق الاستثمارات الأجنبية مع تطويرها وتوسيع نطاق تغطيتها بحيث تشمل أذون و سندات الخزنة بجانب الأسهم المسجلة بالبورصة المصرية (*) .

٢ - العطاءات الدولية الاستثنائية :

بالإضافة للعمل بآلية العطاءات الدولية الدورية FX Auctions ، فقد أعلن البنك المركزي عن عطاءات استثنائية وفقاً لحاجة السوق (t) . وبالرغم من كل هذه المحاولات من جانب البنك المركزي المصري للسيطرة والحد من تناقص قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلا أن قيمة الجنيه أخذت في التناقص أمام الدولار وحدث ارتفاع متتالي لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك فعمد البنك إلي العمل علي تقليل الواردات وذلك بإصدار قرار بعمل حد أقصى للإيداع النقدي للشركات والأفراد بالعملة .

٣ - الحد الأقصى للإيداع النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية :

دولار) وذلك بغرض القضاء علي السوق الموازية والحد من المضاربات علي الدولار^(*). حيث كان الهدف من هذا القرار العمل علي تقليل الواردات والحد من خروج العملة الأجنبية خارج البلاد. إلا أن هذا القرار جاء بالسلب علي الاقتصاد المصري حيث أدي إلي خنق السوق وتهريب الدولار عن طريق مكتب الصرافة للخارج مثل عمان بالأردن، ودبي بالأمارات العربية المتحدة وعودة السوق الموازية بصورة اكبر وارتفاع سعر صرف الدولار بشكل غير مبرر أمام الجنيه المصري. مما أدي إلي خروج بعض الشركات من السوق وتوقف الشركات الأخرى عن إجراء التوسعات لان هذا القرار قد أدي إلي الحد من استيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لها. وأدي ذلك أيضا إلي قيام بعض الشركات بالاحتيايل وذلك بفتح أكثر من حساب لها بأسماء وهمية وذلك للتخلص من الآثار السلبية لهذا القرار.

٤- رفع سعر الفائدة علي الودائع بالجنية المصري :

أصدر السيد الأستاذ / طارق عامر محافظ البنك المركزي الجديد قرار برفع ذلك للحد من ظاهرة الدولار. وقد أدي هذا القرار فور صدوره إلي رفع قيمة الجنية جنيها وبمجرد تطبيق القرار انخفض المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق جنيها.

ومن خلال العرض السابق نجد أن آلية الإنترنتك لكي تحقق الغرض منها يجب أن يتوافر شرط أساسي وهو أن يتوافر لدي الجهاز المصرفي الكميات المناسبة من العملات الأجنبية وخاصة من الدولار الأمريكي. ولكن مع تعرض الجهاز المصرفي المصري لنقص شديد يونه نتيجة خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة من الاقتصاد المصري، وانعدام الإيرادات السياحية، وقيام بعض الجماعات (من خلال مكتب الصرافة في هذه البلدان) بالسيطرة علي تحويلات المصريين بالخارج عن طريق السوق السوداء في البلاد التي يعمل بها المصريون بغرض ضرب الاقتصاد المصري، حيث وصل سعر صرف جنيه مصري. وأيضا انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي إلي الحد الحرج.

ولذلك فقد قام البنك المركزي المصري بتطبيق بعض السياسات المكملّة والداعمة بغرض السيطرة علي سعر صرف الجنيه المصري إلا أن كل هذه المحاولات لم تستطع تحقيق هذا الغرض ، حيث يري الباحث أن البنك المركزي المصري عمد إلي توفير العملة الأجنبية للجهاز المصرفي وذلك بالتضحية بالاحتياطي من النقد الأجنبي وذلك للمحافظة علي قيمة الجنيه المصري أمام الدولار ، ولكنه لم يستطع تحقيق ذلك فانخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي كما انخفض قيمة الجنيه أمام الدولار ، وعادت السوق الموازية مرة أخرى في الظهور وخاصة بعد تطبيق قرار الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية .

البعد الثالث : الاحتياطي الدولي و سعر صرف الجنيه المصرى

إن المتتبع لطبيعة العلاقة بين سعر صرف الجنيه المصري وصافي الاحتياطي من النقد الأجنبي يجد أنه كلما ارتفع صافي الاحتياطي الدولي كلما قل سعر صرف % وذلك بسبب تدفق رؤوس الأموال إلي الخارج نتيجة لقيام الأجانب بتصفية محافظهم مليون دولار خـلال سنة (*).

واستطاع البنك المركزي تدبير الموارد اللازمة لمواجهة نقص العملة الأجنبية من الجهاز المصرفي وذلك للسيطرة علي قيمة الجنيه المصري وذلك من الاحتياطي من . ويعتبر هذا المعدل من أقل معدلات تراجع الاحتياطيات الدولية بين العديد من الاقـتـصـاديات الناشئة خـلال تلك السنة % (+) .

كما يلاحظ أنه كلما انخفض قيمة صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي يرتفع المتوسط السنوي المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك وينخفض قيمة . (

(*)

السنة في ٣٠ / ٦ / من كل عام	صافي الاحتياطي الدولي	نسبة التغير عن العام السابق (%)	المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك	نسبة التغير للمتوسط المرجح لسعر صرف الجنيه المصري (%)	حجم التعامل في سوق الإنترنتك القيمة بالمليار دولار	نسبة التغير في حجم التعامل في سوق الإنترنتك (%)	إجمالي حجم التعامل في سوق الإنترنتك القيمة بالمليار دولار
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩,٣	١٧,٥	٥,٧٩٤	٧,٤٢	٩,٦	-----	٩,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٢,٩	١٨,٨	٥,٧٦٨	٠,٤٦	٢٦,١	١٧١,٩	٣٥,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٨,٦	٢٤,٥	٥,٦٩٧	١,١	٤٦,٥	٧٨	٨٢,٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٤,٦	٢١,١	٥,٣٣٣	٦,٨	٦٧,٨	٤٥,٧	١٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١,٣	(٩,٤)	٥,٥٩٦	(٤,٧)	٥١,٨	(٢٣,٥)	٢٠١,٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٥,٢	١٢,٥	٥,٦٩٥	(١,٧)	٤٥,٣	(١٢,٦)	٢٤٧,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦,٦	(٢٤,٦)	٥,٩٦٩	(٤,٦)	٥٣,٩	١٨,٩	٣٠١
٢٠١٢/٢٠١١	١٥,٥	(٤١,٥)	٦,٠٥٩	(١,٥)	٣٦,٤	(٣٢,٥)	٣٣٧,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	١٤,٩	(٣,٩)	٧,٠٠٩	(١٣,٦)	١٨	(٥٠)	٣٥٥,٤
٢٠١٤/٢٠١٣	١٦,٧	١١,٧	٧,١٤٠	(١,٨)			
٢٠١٥/٢٠١٤	١٥,٣	(٨,١)	٧,٥٣٠	(٥,٢)			

البعد الرابع : السلامة المالية لشركات التأمين

تهدف صناعة التأمين إلى تحقيق الأمان سواء كان للأفراد أو الممتلكات من خلال التزامها - مستقبلاً - بدفع قيمة الضرر الذي قد يصيبهما ، ولكي تؤدي صناعة التأمين هذه الوظيفة لا بد وأن تتصف هذه الصناعة بالاستقرار وعدم تعرضها لأي هزات مالية لتمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق الأمر الذي حدا بجهات الإشراف

(١) البنك المركزي المصري ، " التقارير السنوية من عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ " .

والرقابة على التأمين في أغلب دول العالم وكذلك العديد من مؤسسات التقييم العالمية بالاهتمام بوضع المقياس التي يمكن من خلاله قياس مستوى السلامة المالية بشركات التأمين .

وانطلاقاً من هذه الأهمية يتجه الباحث لتناول موضوع السلامة المالية بشركات التأمين من خلال تناول ثلاثة محاور هي كما يلي :

المحور الأول : تعريف السلامة المالية بقطاع التأمين .

المحور الثاني : العوامل المؤثرة على السلامة المالية بشركات التأمين .

المحور الثالث : أهم المؤشرات المالية المستخدمة في التحقق من السلامة المالية بقطاع التأمين .

وفيما يلي مناقشة كل منهم :

المحور الأول : تعريف السلامة المالية بقطاع التأمين

يوجد أكثر من تعريف للسلامة المالية حيث تم تعريفها علي أنها " الحالة التي فيها يحقق المشروع أعلى معدل إيرادات ؛ وأعلى معدل سيولة ؛ في ظل هيكل تمويلي متوازن ؛ مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التوازن في الجوانب الأخرى المرتبطة بنشاط المشروع (*) " كما تم تعريفها علي أنها " قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها (†) " . ويرى البعض أن مفهوم الملاءة المالية بشركات التأمين يعتبر مرادفاً لمفهوم السلامة المالية حيث تم تعريف الملاءة المالية علي أنها " مقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعداد هذه الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر أو توقف أو إفلاس هذه الشركات أو بمعنى آخر مدى توافر القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها قبل حملة الوثائق (‡) " كما تم تعريفها علي أنها " مقدرة الشركة على امتلاك أموال كافية لمقابلة التزاماتها (§) " .

ومن خلال هذا العرض يتضح أن مفهوم السلامة المالية يعتبر مفهوماً مرادفاً لمفهوم الملاءة المالية لشركة التأمين ويعبر عن إظهار قدرة شركة التأمين على توفير التدفقات النقدية الكافية من خلال أنشطتها التشغيلية المختلفة لمقابلة التزاماتها في المواعيد المقررة وخاصة التزاماتها تجاه حملة الوثائق وذلك في ظل هيكل مالي متوازن .

Joyce M. Hawkins, " The Oxford Reference Dictionary", (N. Y., Oxford University Press, 1992), P. 787

ويعتبر مفهوم السلامة المالية للمنشآت مقابلاً لمفهوم التعثر المالي للمنشآت ، حيث تم تعريف المنشأة المتعثرة على أنها " تلك المنشأة التي فقدت بعض أو كل مقومات النجاح والاستمرار والنمو اقتصادياً وتنافسياً داخل الصناعة التي تنتمي إليها ، وفشلت في تحقيق أغراضها ، وبدت عليها مظاهر التعثر المختلفة والتي من أهمها عدم القدرة على تحقيق تدفق نقدي موجب وربحية مستقرة تتجه نحو النمو في المستقبل وأيضاً عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة الواجبة السداد في تواريخ استحقاقها (*) " . لذا فإن البعض يقسم العسر المالي إلى نوعين هما (+) :

* العسر المالي الفني : Technical Insolvency ويعنى عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية في الأجل القصير .

* العسر المالي القانوني : Legal Insolvency ويعنى عدم قدرة المنشأة على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي تكون عندها أصول المنشأة ذات قيمة أقل من الخصوم الواردة في الميزانية .

ومما لاشك فيه إن عدم قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق أو ما يسمى بالعسر المالي الفني ينتج عنه العديد من الآثار السلبية والتي تتمثل في :

* اهتزاز الثقة في قطاع التأمين ومن ثم انصراف العملاء عن التعامل معه خاصة وأن عقد التأمين هو عقد اتفاقي وليس إلزامي مما يؤدي إلى احتمال توقف منشآت التأمين عن أداء مهامها .

* ضعف مساهمة قطاع التأمين في خطط التنمية الاقتصادية والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية والذي يعول عليه أهمية كبيرة في تنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الثاني : العوامل المؤثرة على السلامة المالية بشركات التأمين

يوجد عدة عوامل للسلامة المالية لشركات التأمين من شأنها التأثير على مقدرة الشركات المالية وأوضاعها الاقتصادية وبالتالي تنعكس على سلامتها المالية وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية وفيما يلي مناقشة كل منهما :

أ - العوامل الداخلية المؤثرة على السلامة المالية لقطاع التأمين :

هي تلك العوامل التي يمكن التحكم فيها وتظهرها بيانات القوائم المالية المنشورة، وفي دراسة لوضع إطار عام للسلامة المالية لشركات التأمين المصرية تبين أن هذه العوامل تتمثل في (*) :

١- الأقساط : حيث يمثل قسط التأمين المصدر الرئيسي للحصول على الأموال بشركة التأمين وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين حجم الأقساط والسلامة المالية لشركة التأمين حيث تتزايد مستوى السلامة المالية لشركة التأمين كلما زادت حجم الأقساط .

٢- صافي الدخل من الاستثمار : أظهرت الدراسة أن السياسة الاستثمارية التي تنتهجها شركة التأمين تؤثر تأثير كبيراً في سلامتها المالية وذلك من خلال التدفقات النقدية التي توفرها هذه الاستثمارات والتي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق . كما تشير العديد من الدراسات الأخرى إلى أن نجاح السياسة الاستثمارية بشركات التأمين يقلل من احتمال تعرض هذه الشركات إلى خطر العسر المالي (t) .

٣- المخصصات : تناولت الدراسة علاقة المخصصات بنوعيتها (المخصصات الفنية والمخصصات الأخرى) ومستوى السلامة المالية بشركات التأمين ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المخصصات وبين مستوى السلامة المالية بشركة التأمين ويرجع ذلك إلى أن زيادة المخصصات إنما تعني زيادة في الأموال المتاحة للاستثمار و بالتالي زيادة في صافي الدخل من الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في مقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها .

٤- النفقات الرئيسية لشركات التأمين : تتمثل هذه النفقات في (التعويضات المدفوعة - العمولات وتكاليف الإنتاج - المصروفات الإدارية) . ولقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين كل من التعويضات المدفوعة وبين مستوى السلامة المالية لشركات التأمين ويرجع السبب في ذلك أن زيادة التعويضات إنما تعني أن هناك توسع في الاكتتاب التأميني والذي يكون دائماً أكبر قدرًا من التعويضات. بينما يوجد علاقة

(١) يمكن الرجوع إلى كل من :

A- Duck K. Yang , “ The Use Event History Analysis To Examine Insurer Insolvencies “,The Journal Of Risk And Insurance , (Vol., 62 .No., 1, 1995), p.p 102-106

عكسية بين مستوى السلامة المالية لشركات التأمين والعمولات وتكاليف الإنتاج والمصروفات الإدارية بما يعنى أن زيادة النفقات تؤدي إلى انخفاض مستوى السلامة المالية لشركة التأمين .

٥- الرصيد المدين لعمليات إعادة التأمين : تؤثر السياسة التي تتبعها الشركة بشأن عمليات إعادة التأمين في مستوى السلامة المالية لشركة التأمين حيث أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مستوى السلامة المالية لشركات التأمين والرصيد المدين لعمليات إعادة التأمين . ويشير أحد الكتاب^(٩) في هذا الصدد إلى أن انخفاض التقلبات في النتائج الفنية (نتائج النشاط الاكتتابى لشركة التأمين) أو انخفاض معدلات الخسارة كنتيجة لإعادة التأمين يمثل تحسن في مستوى السلامة المالية كما أن زيادة التدفقات النقدية الداخلة والتعويضات الكبيرة من معيدي التأمين يساهم بشكل فعال في توفير السيولة وبالتالي تحسين مستوى السلامة المالية.

ب- العوامل الخارجية المؤثرة على السلامة المالية لقطاع التأمين :

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مستوى السلامة المالية للشركات ويصعب التحكم فيها لكونها خارجة عن نطاق سيطرة إدارة الشركة إلا أنه يجب على الشركات أن تكون محتاطة ومهياً لتخفيف آثار هذه العوامل على سير أعمالها ومن أهم هذه العوامل (t) :

- ١- العوامل الاقتصادية : وهي كافة العوامل التي لها انعكاس على مستوى السلامة المالية من استحداث نظم ضريبية جديدة أو قيود مالية مثل حد الإيداع النقدي أو تقلبات في أسعار الصرف .
- ٢- العوامل الفنية : وتتمثل في التوسع المفرط في محفظة الأعمال المحتفظ بها والانحرافات في معدلات الخسارة وعدم كفاية الاحتياطيات الفنية وخاصة تلك المتعلقة باحتياطيات الخسائر نتيجة لضغوط تضخمية أو لصدور تغيرات مفاجئة في القوانين الاجتماعية .
- ٣- العوامل الاجتماعية : وتتمثل في ارتفاع قيمة المبالغ المؤمن عليها إن كانت على صعيد التأمينات الاجتماعية أو تأمين المسؤولية . إن ضخامة المبالغ تؤثر على مقدرة الشركات على تسديد المطالبات وبالتالي ينعكس على معايير السلامة المالية و أدواتها
- ٤- العوامل السياسية : إن الأوضاع السياسية تؤثر تأثيراً بالغاً على كافة الأنشطة الاقتصادية ومنها التأمين وتترجم هذه الأوضاع وتنعكس على نتائج هذه الأنشطة ففي حالات الحروب الأهلية والدولية تكثرت عمليات التأمين ضد الأخطار وتزداد نسبة

- الأقساط لارتفاع احتمالات وقوع الأخطار وذلك يتطلب من شركات التأمين رفع مبالغ الاحتياطيات وتوقع المطالبات بالدفع في أي وقت .
- ٥- العوامل الاستثمارية : إن استثمارات شركات التأمين يجب أن تتزامن مع التزاماتها بحيث يتاح لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها في أوقاتها .
- ٦- العوامل الإدارية : ونعنى بها مدى مقدرة الإدارة ومرونتها في اتخاذ القرارات الإدارية ووضع السياسات الاكتتابية والاستثمارية للشركة ومدى انعكاس نتائج هذه القرارات على نتائج الشركة .

المحور الثالث : أهم المؤشرات المالية المستخدمة في التحقق من السلامة المالية بقطاع التأمين

يوجد العديد من أساليب التحقق من السلامة المالية لشركات التأمين سواء تلك المستخدمة من قبل جهات الإشراف والرقابة أو مؤسسات التقييم العالمية ، وقد تم تحديد مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في التحقق من السلامة المالية للشركات والتي سوف يستخدمها الباحث في التحقق من مدي تأثير تطبيق الحد الأقصى للإيداع والسحب اليومي والشهري من جانب البنك المركزي علي السلامة المالية لشركات التأمين . وتتضمن النسب المالية المقترح استخدامها لقياس السلامة المالية بشركات التأمين المصرية ثمانية نسب أساسية (*) هي كما بالجدول رقم (٢) :

النسبة	مكون النسبة	مدلول النسبة	سبب اختيارها
١	نسبة المخصصات الفنية مضاف إليها حقوق المساهمين إلى صافي الأقساط	بيان مدى ملائمة وكفاية الاحتياطيات ورأس المال لمواجهة الالتزامات وعناصر الخطر المتمثلة في صافي الأقساط المكتتبه	إظهار موقف التوازن المالي الذي تتمتع به شركة التأمين
٢	المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين	تبين هذه النسبة حجم المخصصات الفنية وما تمثله بالنسبة لمبالغ حقوق المساهمين وبالتالي ما تتمتع به الشركة من توازن مالي .	تظهر هذه النسبة مدى توازن الهيكل التمويلي لشركة التأمين
٣	رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى جملة الأقساط	تقيس هذه النسبة نشاط التحصيل بالشركة لما لها من اثر في تنمية حجم الاستثمار وتحقيق عائد خاصة وأن التزامات الشركة قبل معيدي التأمين تتم في مواعيدها المحددة بصرف النظر عن تحصيل الأقساط المصدرة ، ويلاحظ انه كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح الشركة	تظهر هذه النسبة مدى قدرة شركة التأمين على تحصيل مستحقاتها طرف الغير مما يساعد على توفير أكبر قدر ممكن من السيولة النقدية لمواجهة أي التزامات تجاه الغير

٤	نسبة المصروفات العمومية وتكاليف الإنتاج إلى جملة الأقساط	تقيس هذه النسبة قدر ما تتحمله جملة إصدارات الشركة من أعباء متمثلة في المصروفات العمومية والإدارية وتكاليف الإنتاج ويلاحظ أن هذا المؤشر يرتبط بسياسة اكتتاب الشركة من حيث أن أي زيادة أو انخفاض في حجم اكتتاب الشركة لابد وان يقابلها تغير في هذه النسبة بنفس المقدار	تعتبر هذه النسبة من النسب الهامة لبيان تكلفة أداء النشاط الاككتابى حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على تحقيق أداء النشاط بأقل تكلفة مما يساعد على تحقيق أكبر معدل للإيرادات وبالتالي توفير سيولة كافية للوفاء بالالتزامات .
٥	نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على الوفاء السريع للمطالبات النقدية الكبيرة حيث أنه عند سداد المطالبات النقدية الكبيرة لا ينظر إلى الأصول الأخرى غير المتداولة	تظهر هذه النسبة موقف السيولة لدى شركة التأمين وقدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق
٦	نسبة الخصوم المتداولة إلى الأصول المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن الشركة يمكن أن تتعرض إلى صعوبة توفير السيولة اللازمة لسداد التزاماتها تجاه الغير في الأجل القصير	تظهر هذه النسبة قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل
٧	عائد الاستثمار = صافي الدخل من الاستثمار إلى متوسط قيم الاستثمارات	حيث متوسط الاستثمارات = (جملة الاستثمارات أول المدة + جملة الاستثمارات آخر المدة) ÷ ٢ وتعد هذه النسبة هامه لإظهار مدى جودة محفظة استثمارات الشركة	تظهر هذه النسبة مدى كفاءة الأداء الاستثماري لشركة التأمين ومن ثم إمكانية توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها
٨	صافي الأرباح بعد الضرائب إلى حقوق المساهمين	هذه النسبة أشبه بمعدل العائد على رأس المال . وتعد هذه النسبة من أهم النسب الذي يعبرها العديد من مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين الكثير من الاهتمام	تظهر هذه النسبة مدى كفاءة شركة التأمين في إدارة الموارد المالية المتاحة لها ويلاحظ أن المنشآت التي تعاني من مشكلات مالية تكون مصحوبة عادة بانخفاض في هذا المعدل

البعد الخامس : الاختبارات الإحصائية لفروض البحث

١- اختبار مدي صحة الفرض الأول.

تم استخدام اختبار T للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين Paired Samples Test (العينات المزدوجة) بدرجة ثقة ٩٥ % ، وذلك لمعرفة مدي تأثير تطبيق نظام الإنترنتك الدولارى علي سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري و قام الباحث بالحصول علي المتوسط الشهري المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة من سنة ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ من خلال النشرات الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري وذلك لعمل مقارنة بين سعر

الصرف قبل وبعد تطبيق نظام الإنترنتك . تم الحصول علي المتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري من بداية يناير ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠٠٤ (٢٤ شهر) حيث تمثل هذه الفترة فترة تعويم الجنيه المصري . وتمثل هذه الفترة فترة ما قبل تطبيق نظام الإنترنتك ، حيث قام البنك المركزي المصري اعتباراً من ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ بإطلاق العمل بنظام الإنترنتك الدولارى (*).

وقد تم أخذ مجموعتان من الفترة بعد تطبيق نظام الإنترنتك كل مجموعة تشمل ٢٤ شهر حتى تتساوي كل فترة مع الفترة التي تم تحديدها قبل تطبيق نظام الإنترنتك (المجموعة الأولى وهي الفترة من يناير ٢٠٠٥ حتى ديسمبر ٢٠٠٦ ، والمجموعة الثانية وهي الفترة من يناير ٢٠١٤ حتى ديسمبر ٢٠١٥) ، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (٣)

	المتوسط	
المتوسط المرجح قبل تطبيق الآلية ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٦,٠٩٤٠٤	٠,٢٣٥٥٢
المتوسط المرجح بعد تطبيق الآلية ٢٠٠٥-٢٠٠٦	٥,٧٥٦٢٨	٠,٠٢٥٥٤
المتوسط المرجح بعد تطبيق الآلية ٢٠١٤-٢٠١٥	٧,٣٥٨٧٨	٠,٣٠٧٢٧

يعرض الجدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ويتضح من الجدول أن :

- أ- المتوسط الحسابي للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل تطبيق نظام الإنترنتك بلغ (٦,١) جنيه ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لها في الفترة التالية لتطبيق نظام الإنترنتك مباشرة (٥,٨) عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، وبلغ المتوسط الحسابي عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ (٧,٤) .
- ب- الانحراف المعياري للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل تطبيق نظام الإنترنتك بلغ (٠,٢٤) ، الانحراف المعياري لها في الفترة التالية لتطبيق نظام الإنترنتك عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بلغ (٠,٠٣) ، وبلغ الانحراف المعياري للمتوسطات الشهرية لسعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ (٠,٣١) .

ج- هذه النتائج توضح أن تطبيق آلية الإنترنتك كان لها أثر ملحوظ علي المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري في الفترة الأولى عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حيث انخفض المتوسط المرجح من (٦,١) إلي (٥,٨) كما انخفض التشتت (الانحراف المعياري للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري) من (٠,٢٤) إلي (٠,٠٣) . بينما نجد أن الفترة الثانية عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ فقد ارتفع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري (٧,٤) بانحراف معياري (٠,٣١) . مما يوحي بأن آلية الإنترنتك كانت لها تأثير كبير في بداية العمل بها .

ويعرض الجدول رقم (٤) معامل الارتباط للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل وبعد تطبيق نظام الإنترنتك ، كما يعرض مستوي المعنوية لتوضيح شدة العلاقة .

المتوسط المرجح بعد تطبيق الآلية ٢٠١٤-٢٠١٥	المتوسط المرجح بعد تطبيق الآلية ٢٠٠٥-٢٠٠٦		
٠,٦٥١	٠,٧٦٤-	R	المتوسط المرجح قبل تطبيق الآلية ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٠,٠٠١	٠,٠٠٠	المعنوية	٢٠٠٤

عند مستوي معنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول (٤) ما يلي :

أ- بالنسبة للفترة الأولى يوجد ارتباط عكسي قوي (-٠,٧٦٤) ومعنوي بين المتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل وبعد تطبيق نظام الإنترنتك .

ب- وبالنسبة للفترة الثانية يوجد ارتباط طردي متوسط (٠,٦٥١) ومعنوي بين المتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل وبعد تطبيق نظام الإنترنتك .

ويعرض الجدول (٥) نتائج اختبار T (Paired Samples Test) للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل وبعد تطبيق نظام الإنترنتك .

المعنوية	قيمة T المحسوبة	
٠,٠٠٠	٦,٤٩٣	المتوسط المرجح بعد تطبيق الآلية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (الفترة الأولى)
٠,٠٠٠	٢٦,٢٤٢-	المتوسط المرجح بعد تطبيق الآلية ٢٠١٤-٢٠١٥ (الفترة الثانية)

عند مستوي معنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول (٥) ما يلي :

- أ- أن قيمة T المحسوبة للفترة الأولى (٦,٤٩٣) والفترة الثانية (- ٢٦,٢٤٢) . وأن قيمة (P-Value) للفترتين = ٠,٠٠ وهذا يعني بأنه يوجد تأثير معنوي من تطبيق نظام الإنترنتك علي سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري .
- ب- بالربط بين معاملات الارتباط ونتائج اختبار T يتضح ، أنه بالرغم من التأثير المعنوي لنظام الإنترنتك علي سعر صرف الجنيه المصري كما بالجدول رقم (٥) إلا أنه يتضح أن التأثير كان واضح في بداية تطبيق الآلية وهذا يتضح من خلال معامل الارتباط بالجدول رقم (٤) وقيمة المحسوبة لاختبار T بالجدول رقم (٥) ، حيث يتضح من خلال معامل الارتباط للفترة الأولى من تطبيق آلية الإنترنتك عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أنه يوجد ارتباط عكسي قوي كما بالجدول رقم (٤) وهذا يدل علي أن تطبيق الآلية أدت إلي تخفيض سعر صرف الدولار بالجنيه المصري وهذا ما توضحه القيمة الموجبة لـ T المحسوبة كما بالجدول رقم (٥)، وبالنسبة للفترة الثانية عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ فكان معامل الارتباط طردي متوسط كما بالجدول رقم (٤) مما يعني ارتفاع سعر صرف الدولار بالجنيه المصري وهذا ما تعكسه القيمة السالبة لـ T المحسوبة كما بالجدول رقم (٥).

ومن خلال نتائج اختبار T (Paired Samples Test) للمتوسطات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري قبل وبعد تطبيق نظام الإنترنتك يلاحظ أنه يمكن رفض الفرض الأول : " لا يوجد تأثير معنوي لآلية الإنترنتك الدولارى علي سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري " .

٢- تحليل الارتباط لاختبار مدي صحة الفرض الثاني :

من الطرق المستخدمة لمعرفة وتقييم العلاقة بين متغيرين أو أكثر هو حساب معامل الارتباط . ويوضح هذا المعامل نوع و درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة . وسوف نقوم بعرض معامل الارتباط بين المتغير الأول وهو المتوسط السنوي المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك والمتغير الثاني وهو صافي الاحتياطي الدولي السنوي كما هو موضح بالجدول رقم (٦) .

صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي		
-٠,٧٧٢**	R	المتوسط السنوي المرجح لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري
٠,٠٠٥		

عند مستوي معنوية (٠,٠١)

ويتضح من خلال تحليل الارتباط بين المتوسط السنوي المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك وصافي الاحتياطي الدولي السنوي أنه يوجد ارتباط عكسي قوي كما بالجدول رقم (٦) حيث بلغ معامل الارتباط برسون بين المتغيرين (-٠,٧٧٢) عند درجة ثقة ٩٩% . وهذا يدل على وجود علاقة عكسية قوية بين متوسط سعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك و صافي الاحتياطي الدولي وأنه كلما ارتفع صافي الاحتياطي الدولي انخفض سعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك (العلاقة العكسية) وهذا يعني انخفاض قيمة الجنية المصري بانخفاض قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي . وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جوهرية بين المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك و صافي الاحتياطي الدولي ، مما يؤكد على رفض الفرض الثاني : " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي و سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري " .

٣- اختبار مدي صحة الفرض الثالث .

تم استخدام اختبار T للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين Paired Samples Test (العينات المزدوجة) بدرجة ثقة ٩٥ % ، وذلك لعمل مقارنة بين مجموعة النسب لعام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٥ لكل شركة علي حدة وذلك لمعرفة مدي تأثير تطبيق قرار حد الإيداع والسحب النقدي علي السلامة المالية لشركات التأمين . وقد تم الحصول علي النسب التي تم تحديدها في البعد الرابع من القوائم المالية المنشورة لشركتي مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة وذلك لعامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ كما بالجدول رقم (٧) وذلك لاختبار مدي صحة الفرض الثالث وهو " لا يوجد تأثير جوهري لتطبيق سياسة الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين " .

شركة مصر لتأمينات الحياة		شركة مصر للتأمين		النسبة
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
%٧,٥	%٨,٢	%٥	%٥,٧	١

٢	%١٨٧	%٢٠٢	%٧٠.٨	%٩٤.٩
٣	%٥٤	%٣٢	%٤٤	%٥٠
٤	%٥٣	%٢٣	%٣٥	%٣١
٥	%١٣٤	%١٢٠	%٣٥٢	%٣٩٦
٦	%١٣٢	%١٠.٢	%١٨	%١٧
٧	%٦,٥	%٥	%١٠,٥	%٩
٨	%١٤	%٢٠	%١٢	%٢٢

المصدر : القوائم المالية المنشورة لشركتي مصر للتأمين ، ومصر لتأمينات الحياة .
وكانت نتائج الاختبار كما بالجدول رقم (٨)

المعنوية	قيمة T المحسوبة	
٠,١٥٠	١,٦١٥	شركة مصر للتأمين
٠,٤٨٧	٠,٧٣٥-	شركة مصر لتأمينات الحياة

عند مستوي معنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول (٨) ما يلي : أن قيمة T المحسوبة لشركة مصر للتأمين (١,٦١٥) بينما قيمة T المحسوبة لشركة مصر لتأمينات الحياة (٠,٧٣٥-) وأن مستوي المعنوية لشركة مصر للتأمين = (٠,١٥٠) ، ومستوي المعنوية لشركة مصر لتأمينات الحياة = (٠,٤٨٧) وهذا يعني بأنه لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق قرار حد الإيداع والسحب النقدي علي السلامة المالية لشركات التأمين . ويرجع الباحث ذلك إلي :

- أ- أن شركات قطاع التأمين لديها الحجم الكافي من السيولة النقدية تمكنها من سداد الالتزامات الجارية لعملائها .
- ب- عدم حاجة شركات قطاع التأمين الملحة إلي أن تقوم الدولة بتدبير السيولة من العملات الأجنبية وذلك لسداد التزاماتها .
- ج- أن حجم محفظة الوثائق بالعملات الأجنبية تمثل قدر ضئيل بالنسبة لإجمالي المحفظة ويظهر هذا بوضوح في شركة مصر لتأمينات الحياة .

ومن خلال نتائج اختبار T (Paired Samples Test) يتم قبول الفرض الثالث بأنه " لا يوجد تأثير جوهري لتطبيق سياسة الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين " .

خلاصة البحث وتوصياته :

تناول البحث طبيعة آلية الإنترنتك من حيث مفهومها وأهدافها وأنشطتها ، والسياسات النقدية المكملة والداعمة لها مثل آلية العطاءات الدولارية الدورية والاستثنائية ومدى تأثيرها علي دعم آلية الإنترنتك ، وأيضاً الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية . كما تناول البحث طبيعة العلاقة بين الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية وسعر صرف الجنيه المصري . وأخيراً تناول البحث أثر تطبيق الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية من جانب البنك المركزي علي السلامة المالية لشركات التأمين .

نتائج البحث :

فيما يختص بالدراسة النظرية : ترتب علي مناقشة أبعاد البحث مجموعة من الدلالات التالية :

- ١- أن تحرير سعر صرف الجنيه المصري (تعويم الجنيه المصري في يناير ٢٠٠٣) قد أدى إلي ارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلي مضرار اقتصادية عالية نتيجة للانخفاض المستمر في قيمة الجنيه المصري .
- ٢- نجاح آلية الإنترنتك في المحافظة علي استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار والحد من التضخم حتى في ظل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وقبل قيام ثورة يناير ٢٠١١ .
- ٣- أدى نقص المعروض النقدي من الدولار داخل الجهاز المصرفي عقب ثورة يناير إلي قيام البنك المركزي المصري باستحداث بعض السياسات و ذلك حرصاً منه علي تعزيز كفاءة سوق الصرف الأجنبي من خلال القيام بطرح عطاءات دولارية دورية وذلك لدعم آلية العمل بالإنترنتك .
- ٤- لم يستطيع البنك المركزي السيطرة أو الحد من التناقص الشديد في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وذلك بسبب نقص المعروض من النقد الأجنبي في الجهاز المصرفي .
- ٥- لم يحقق قرار الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري والصادر في فبراير ٢٠١٥ الهدف المرجو من تطبيقه وهو الحد من خروج الدولار إلي الخارج والسيطرة علي الزيادة الشديدة في الواردات .
- ٦- استخدم البنك المركزي سياسات لدعم آلية الإنترنتك إلا أن بعضها جاء بنتائج إيجابية والآخر جاء بنتائج سلبية مثل تطبيق الحد الأقصى للإيداع .

- ٧- قام البنك المركزي المصري بالتضحية بالاحتياطي من النقد الأجنبي في سبيل المحافظة علي استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي ولكنه لم يستطع عمل ذلك .
- ٨- أدي استخدام سياسة حد الإيداع النقدي الشهري و السنوي للأشخاص و الشركات إلي آثار سلبية علي الاقتصاد المصري مما أثر علي السلامة المالية لمعظم الشركات المصرية وخاصة الشركات التي تقوم علي استيراد مستلزمات إنتاجها من الخارج .

نتائج البحث العملية :

- ١- انتهت نتائج اختبار T (Paired Samples Test) إلي رفض الفرض النظري الأول وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي لآلية الإنترنتك الدولارى علي سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري .
- ٢- انتهت نتائج تحليل الارتباط إلي رفض الفرض النظري الثاني وقبول الفرض البديل بمعنى أنه توجد علاقة ارتباط جوهرية بين قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي وسعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري .
- ٣- انتهت نتائج اختبار T (Paired Samples Test) إلي قبول الفرض النظري الثالث وهو " لا يوجد تأثير جوهري لتطبيق سياسة الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية علي السلامة المالية لشركات قطاع التأمين " .

التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلي :

- ١- ضرورة العمل علي توفير الدولار داخل الجهاز المصرفي حتى تستطيع آلية الإنترنتك تحقيق الهدف منها وهو العمل علي استقرار وانتظام سعر صرف الجنيه المصري مما يؤدي إلي جذب الاستثمار الأجنبي ، وذلك من خلال :
- أ- تحفيز المصريين العاملين بالخارج علي تحويل مدخراتهم إلي الجهاز المصرفي وذلك بإصدار شهادات استثمار دولارية ذات عائد مرتفع عن الدول التي يعملون بها . وذلك للعمل علي التخلص من تأثير مكاتب الصرافة داخل هذه البلاد التي تعمل علي رفع سعر صرف الدولار والسيطرة عليه .
- ب- رفع سعر الفائدة علي الودائع بالدولار الأمريكي وذلك لتوجيه مدخرات المصريين بالداخل إلي الجهاز المصرفي وعدم الاحتفاظ بها واكتنازها .
- ج- تسهيل دخول وخروج أموال المستثمرين الأجانب والعرب المصريين في الخارج بالاستثمار فيما يعرف بالمشتقات المالية مثل أذون وسندات الخزانة بالعملة الأجنبية بعائد مناسب حسب الفترة التي تغطيها .

- د- إيجاد حلول بديلة لتشجيع المصريين بالداخل والخارج علي وضع أموالهم بالعملية الصعبة داخل الجهاز المصرفي كما هي أو تحويلها بالجنيه المصري، كمثل رفع الفائدة علي الودائع التي يتم فيها تحويل الدولار إلي جنيه مصري .
- ه- تسهيل عملية تحويل أموال المصريين بالخارج كما فعلت بعض الدول وذلك للخروج من الأزمة التي تمر بها مصر .
- و- ضرورة العمل علي التخلص من السوق الموازية وذلك برفع سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنيه المصري (السعر الحقيقي للجنيه المصري) حتى يتعافى الاقتصاد المصري من هذه الأزمة ، وهذا الإجراء يؤدي إلي طمأننة المستثمر الأجنبي ، حيث يجب أن لا يوجد أكثر من سعر للدولار الأمريكي في مصر وبالتالي نستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلي مصر وذلك للوصول إلي معدل النمو المرغوب .بمعني معاملة الدولار الأمريكي مثل أي سلعة ترتفع قيمتها عندما يقل العرض ويزيد الطلب عليها ، وينخفض السعر عند زيادة المعروض منها وهذا سوف يحدث عندما يتعافى الاقتصاد المصري وتعود السياحة وتنتج المصانع المتوقفة عن العمل وتزيد الصادرات سواء الصناعية أو الزراعية وتقل الواردات ويحدث توازن في الميزان التجاري ، وكل هذا يحتاج إلي بعض الوقت .
- ز- إغلاق شركات الصرافة التي يثبت تورطها في تهريب الدولار إلي خارج مصر والتي تبالغ في رفع سعر صرف الدولار وبذلك تشارك في تضخيم الأزمة .
- ح- ضرورة إعادة النظر وبشكل سريع في القرار الخاص بفرض حد أقصى للإيداع والسحب النقدي اليومي والشهري بالعملية الأجنبية أو ما يعادلها بالنسبة للأشخاص والشركات ، والبحث عن سياسات أخرى بديلة وذلك للحد من الاستيراد ، لتوفير الدولار داخل الجهاز المصرفي المصري وذلك لإيقاف عملية خروج الدولار إلي الخارج من خلال مكاتب الصرافة وذلك لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج .
- ٢- ضرورة العمل علي تشجيع وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب من خلال التشريعات التي تتسم بالاستمرار مثل قانون الاستثمار والعمل من خلال نظام الشباك الواحد وتقليل فترة استخراج التراخيص لإقامة المشروعات الجديدة ، توفير الطاقة اللازمة لهذه المشروعات وبصورة منتظمة ، وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة هذه المشاريع ، والتسويق المناسب للفرص الاستثمارية داخل مصر ، والعمل علي استقرار سعر صرف الجنيه المصري .

- ٣- ضرورة العمل علي إيجاد طرق للحد من الواردات وخاصة السلع الترفيهية والمستفزة والكمالية وأيضا السلع التي يوجد بديل لها مصنع في مصر وذلك من خلال فرض أو رفع الرسوم الجمركية عليها .
- ٤- إعادة ترتيب السلع المستوردة حسب أهميتها من حيث كونها ضرورية أو كمالية بحيث يتم توفير الدولار من خلال الجهاز المصرفي لمستوردي السلع الضرورية (حيث يتم توفير الدولار بنسب معينه) حسب أهميتها للاقتصاد والتشغيل والتوظيف وتأثيرها علي القطاعات الأخرى ، وخاصة قطاع الأدوية وقطاع التشييد والقطاعات المكملة له والقطاع الصناعي وخاصة الصناعات كثيفة العمل . ويتم تخفيض المتاح من الدولار لمستوردي السلع الكمالية والترفيهية بنسب كبيرة تصل إلي أكثر من ٩٠% .
- ٥- ضرورة عمل دراسة لكل منشأة علي حدة تقوم بعملية الاستيراد من الخارج وذلك من خلال عمل سلسلة زمنية لمدة خمس سنوات (قبل ٢٥ يناير نظرا لاستقرار الأوضاع) وذلك لاستخراج المتوسط الشهري للاستيراد لهذه الشركات ، وذلك للعمل علي توفير الاحتياجات النقدية من العملة الأجنبية في حالة السلع الضرورية .
- ٦- ضرورة العمل علي وقف استيراد بعض السلع ولو لفترة حتى يتم تحسين الأوضاع وتوفير العملة الأجنبية مثل الألعاب النارية ، وبعض لعب الأطفال .
- ٧- ضرورة العمل وبأقصى سرعة لتشغيل المصانع التي توقفت عن الإنتاج عقب ثورتي ١/٢٥ ، ٦/٣٠ وذلك للعمل علي الحد من الواردات وزيادة الصادرات .
- ٨- ضرورة التعاون والتنسيق بين كافة الوزارات والهيئات المختلفة مثل وزارة السياحة والطيران المدني والخارجية واتحاد الإذاعة والتلفزيون وهيئة الاستثمار والقنوات الخاصة المصرية والمكاتب الإعلامية لجميع الوزارات المنتشرة في جميع أنحاء العالم لترويج مصر خارجيا ، وذلك لوضع مصر مرة أخرى علي الخريطة السياحية عالميا لتنشيط السياحة داخل مصر وحصولها علي نسبة عالية تليق بالحضارة المصرية العريقة بما يعود علي الاقتصاد المصري بالرقى والتقدم .
- ٩- ضرورة العمل علي تفعيل الاتفاق المصري الروسي وغيره من الاتفاقيات الدولية للتبادل التجاري واستخدام العملة الخاصة بكل بلد بدلا من الدولار ، مثل استخدام العملة الروسية (الروبل) في مجال السياحة والتبادل التجاري بين البلدين .
- ١٠- ضرورة استخدام الأموال المكدسة في البنوك المصرية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة وبشروط ميسرة وذلك لزيادة الإنتاج المصري والعمل علي زيادة الصادرات والحد من الواردات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري .

المراجع

- ١- البنك المركزي المصري ، " نشرة الاتفاق المنظم لسوق الصرف الأجنبي بين البنوك" ، ٢ ديسمبر ٢٠٠٤ .
- ٢- _____ ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
- ٣- _____ ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ .
- ٤- _____ ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ .
- ٥- _____ ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٠ - ٢٠١١ .
- ٦- _____ ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٢ - ٢٠١٣ .
- ٧- _____ ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٣ - ٢٠١٤ .
- ٨- _____ ، المجلة الاقتصادية - المجلد الخامس والخمسون - العدد الثاني - ٢٠١٤-٢٠١٥ .
- ٩- اشرف شمس الدين ، " بورصات الأوراق المالية ودورها في تنشيط استثمارات أموال التأمين - تجربة مصرية " ، (القاهرة : الندوة العربية في السياسة الاستثمارية لأموال المؤسسات التأمينية في الوطن العربي ، الاتحاد المصري للتأمين ، ٣٠-٣١-٨-١٩٩٨) .

- ١٠- سامي الميقاتى ، " الملاعة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وأثرها على آفاق وتطوير أعمال تلك الشركات " ، (القاهرة : الاتحاد العام العربي للتأمين ، الأمانة العامة ، ١٩٩٤).
- ١١- شوقي حسين عبدالله ، " التمويل والإدارة المالية " ، (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٤)
- ١٢- عبدالحليم عبدالله أحمد القاضي ، " تطوير نماذج الملاعة المالية لتقييم برامج إعادة التأمين "، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة، جامعة المنوفية،(العدد الأول ، السنة السابعة ١٩٩٥) .
- ١٣- محمود السيد الناغى ، " هيكل معايير السلامة المالية للمشروعات الاستثمارية وأثره على عوامل جودة المعلومات المحاسبية في مصر " (المؤتمر العلمي السنوي الأول : إستراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، كلية التجارة بينها ، ٣-٤ مايو ١٩٩٥) .
- ١٤- محمد حسين عبدالرحمن حسين ، " الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية " ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ٢٠٠٤) .
- ١٥- محمد عثمان إسماعيل حميدة ، " التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٩٥) .
- ١٦- مجلة الشرق الأوسط : " محافظ البنك المركزي المصري الأسبق : نظام الإنترنتك ساهم في ضبط السوق وتوافر الدولار وانتهاء المضاربات على العملة " ، العدد ١٠٦٧٢ - ٧ فبراير ٢٠٠٥ .
- 1- Duck K. Yang , “ The Use Event History Analysis To Examine Insurer Insolvencies “,The Journal Of Risk And Insurance ,(Vol., 62 .No.,1, 1995) .
- 2- Joyce M. Hawkins , "The Oxford Reference Dictionary" (N. Y., Oxford University Press , 1992) .

ملاحق البحث

ملحق (١)
(*)

المتوسط المرجح	الشهر	السنة	المتوسط المرجح	الشهر	السنة	المتوسط المرجح	الشهر	السنة
5.5385	يناير	٢٠٠٢	5.7317	يناير	٢٠٠٢	5.364	يناير	٢٠٠٢
5.5810	فبراير		5.7329	فبراير		5.535	فبراير	
5.6473	مارس		5.7410	مارس		5.735	مارس	
5.6331	ابريل		5.7504	ابريل		5.895	ابريل	
5.6238	مايو		5.7647	مايو		5.977	مايو	
5.6025	يونيو		5.7589	يونيو		6.302	يونيو	
5.5754	يوليو		5.7455	يوليو		6.127	يوليو	
5.5395	أغسطس		5.7423	أغسطس		6.143	أغسطس	
5.5160	سبتمبر		5.7367	سبتمبر		6.149	سبتمبر	
5.4771	أكتوبر		5.7337	أكتوبر		6.153	أكتوبر	
5.4586	نوفمبر		5.7197	نوفمبر		6.161	نوفمبر	

(١) تم الحصول على البيانات من النشرات الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري خلال الفترة من يناير ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠١٥ .

السنة	الشهر	المتوسط المرجح	السنة	الشهر	المتوسط المرجح	السنة	الشهر	المتوسط المرجح
	ديسمبر	5.4853		ديسمبر	5.7112		ديسمبر	6.170
	يناير	5.4474		يناير	5.7013		يناير	6.178
	فبراير	5.4837		فبراير	5.6953		فبراير	6.189
	مارس	5.4852		مارس	5.7658		مارس	6.201
	أبريل	5.5279		أبريل	5.6875		أبريل	6.204
	مايو	5.6611		مايو	5.6931		مايو	6.214
	يونيو	5.6912		يونيو	5.6965		يونيو	6.225
	يوليو	5.7015		يوليو	5.6791		يوليو	6.224
	أغسطس	5.7015		أغسطس	5.6586		أغسطس	6.237
	سبتمبر	5.9655		سبتمبر	5.6213		سبتمبر	6.251
	أكتوبر	5.7777		أكتوبر	5.5388		أكتوبر	6.253
	نوفمبر	5.7894		نوفمبر	5.5124		نوفمبر	6.249
	ديسمبر	5.8051		ديسمبر	5.5335		ديسمبر	6.145
	يناير	5.8495		يناير	5.5069		يناير	5.820
	فبراير	5.8886		فبراير	5.5012		فبراير	5.790
	مارس	5.9681		مارس	5.4666		مارس	5.788
	أبريل	5.9466		أبريل	5.4138		أبريل	5.786
	مايو	5.9442		مايو	5.3570		مايو	5.788
	يونيو	5.9691		يونيو	5.3494		يونيو	5.779
	يوليو	5.9561		يوليو	5.3199		يوليو	5.764
	أغسطس	5.9531		أغسطس	5.3420		أغسطس	5.762
	سبتمبر	5.9656		سبتمبر	5.4412		سبتمبر	5.752
	أكتوبر	5.9691		أكتوبر	5.5678		أكتوبر	5.751
	نوفمبر	6.0044		نوفمبر	5.5302		نوفمبر	5.759
	ديسمبر	6.0381		ديسمبر	5.5216		ديسمبر	5.743
				يناير	6.9386		يناير	6.0298
				فبراير	6.9507		فبراير	6.0316
				مارس	6.9575		مارس	6.0403
				أبريل	6.9976		أبريل	6.0457
				مايو	7.1404		مايو	6.0454
				يونيو	7.1404		يونيو	6.0591
				يوليو	7.1404		يوليو	6.0715
				أغسطس	7.1404		أغسطس	6.0984
				سبتمبر	7.1404		سبتمبر	6.0938
				أكتوبر	7.1404		أكتوبر	6.1105
				نوفمبر	7.1404		نوفمبر	6.1111
				ديسمبر	7.1404		ديسمبر	6.3180
				يناير	7.4710		يناير	6.6830
				فبراير	7.4911		فبراير	6.7303
				مارس	7.5111		مارس	6.7834

المتوسط المرجح	الشهر	السنة	المتوسط المرجح	الشهر	السنة	المتوسط المرجح	الشهر	السنة
			7.5311	ابريل		6.8834	ابريل	
			7.5311	مايو		6.9647	مايو	
			7.5311	يونيو		6.9934	يونيو	
			7.7211	يوليو		6.9911	يوليو	
			7.7311	أغسطس		6.9834	أغسطس	
			7.7311	سبتمبر		6.8621	سبتمبر	
			7.9311	أكتوبر		6.8793	أكتوبر	
			7.7311	نوفمبر		6.8774	نوفمبر	
			7.7311	ديسمبر		6.9386	ديسمبر	

ملحق رقم (٢) مخرجات SPSS

T-Test

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1 توسط_المرجح_قبل_تطبيق آلية_الانترنتك ٢٠٠٦_٢٠٠٥_المرجح_	7.095042	24	.2355518	.0480818
Pair 2 توسط_المرجح_قبل_تطبيق آلية_الانترنتك ٢٠١٥_٢٠١٤_المرجح_	7.095042	24	.2355518	.0480818

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 توسط_المرجح_قبل_تطبيق آلية_الانترنتك & المتوسط المرجح_٢٠٠٦_٢٠٠٥_	24	-.764	.000
Pair 2 توسط_المرجح_قبل_تطبيق آلية_الانترنتك & المتوسط المرجح_٢٠١٥_٢٠١٤_	24	-.764	.000

Correlations

Correlations

	صافي الاحتياطي الدولي	المتوسط السنوي المرجح لسعر صرف الدولار
صافي الاحتياطي الدولي	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 -.772** 11
متوسط السنوي المرجح لسعر صرف الدولار	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	-.772** .005 11

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 المتوسط المرجح قبل تطبيق البيانات - المتوسط المرجح ٢٠٠٦_٢٠٠٥	.3387625	.2556006	.0521742	.2308318	.4466932	6.493	23	.000
Pair 2 المتوسط المرجح قبل تطبيق البيانات - المتوسط المرجح ٢٠١٥_٢٠١٤	-1.26374	.2359229	.0481576	-1.36336	-1.16412	-26.242	23	.000

T-Test

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1 شركة مصر للتأمين_٢٠١٤	73.2750	8	69.06615	24.41857
شركة مصر للتأمين_٢٠١٥	63.6250	8	70.93848	25.08054

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 شركة مصر للتأمين_٢٠١٤ & شركة مصر للتأمين_٢٠١٥	8	.971	.000

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Mean	Confidence Interval for the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 للتأمين_٢٠١٤ - التأمين_٢٠١٥	5000	.89784	7429	7695	7695	1.615	7	.150

Paired Samples Statistics

	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1 شركة مصر لتأمينات الحياة_٢٠١٤	160.2750	8	249.10831	88.07309
شركة مصر لتأمينات الحياة_٢٠١٥	185.1875	8	335.39592	118.5804

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 _شركة مصر لتأمينات الحياة _شركة مصر & 2014 لتأمينات الحياة_ ٢٠١٥	8	.989	.000

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Mean	Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 بر لتأمينات الحياة شركة مصر - 2014 لتأمينات الحياة_ ٢٠١٥	4.9125	5.93259	91729	05.114	28915	-.735	7	.487